

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٧٥

الأربعاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينش

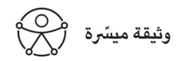
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1817106 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، ويكرر دعوته إلى جميع الليبيين للعمل معا بروح من التوفيق في العملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، ويشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتيسير حل سياسي يقوده الليبيون للتحديات التي تواجه ليبيا.

”ويرحب مجلس الأمن بجميع الجهود المبذولة لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين، بما في ذلك الجهود الهامة التي يبذلها جيران ليبيا والشركاء الدوليون والمنظمات الإقليمية في إطار الاتفاق السياسي الليبي الذي أيده القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، ويؤيد دعوة الأمين العام إلى تجميع مختلف المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة.

ويظل الاتفاق السياسي الليبي الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية، ولا يزال تنفيذه هو مفتاح إجراء الانتخابات وإتمام عملية الانتقال السياسي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا، خاصة في درنة، ويهيب بجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس، ويكرر التأكيد على ضرورة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باحترام المدنيين وحمايتهم، ويشدد على أهمية كفالة وصول أفراد المساعدة الإنسانية إلى المدنيين دون عوائق.

”ويأخذ مجلس الأمن في اعتباره أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا لا يمكن أن تستمر، ويشير إلى النداء المدوي من جميع الليبيين لتنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية من أجل ليبيا موحدة ومستقرة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالدعوة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام في ٢١ أيار/مايو من أجل تنظيم الانتخابات في ليبيا في أقرب وقت ممكن، شريطة توافر الظروف المناسبة. ومن هذا المنطلق، يرحب مجلس الأمن بالأعمال التحضيرية التقنية الجارية التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني والمؤسسات الليبية، بما في ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، لتنظيم الانتخابات الوطنية، بما يشمل النجاح الذي تحقق في الجولة الأولى من عملية تسجيل الناخبين. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى حث جميع الليبيين على العمل بصورة بناءة لضمان توافر المتطلبات التقنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية، بما في ذلك تنظيم جولة جديدة لتسجيل الناخبين، وتوفير التمويل المناسب واتخاذ الترتيبات الأمنية ووضع التشريعات الانتخابية اللازمة، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في العملية السياسية بصورة مجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك في العملية الانتخابية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الليبيين إلى تحسين المناخ للانتخابات الوطنية بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال العمل البناء من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصادية الليبية؛ وإنشاء قوات أمن وطنية موحدة ومعززة خاضعة لسلطة الحكومية المدنية؛ وتوحيد المصرف المركزي الليبي، ويشير إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بوقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية، التي تدعي لنفسها صفة السلطة الشرعية بينما هي خارج نطاق الاتفاق السياسي الليبي حسب نص الاتفاق نفسه، وما تقوم به من اتصالات رسمية معها.

”ويرحب مجلس الأمن بنجاح المرحلة الأولى من عملية المؤتمر الوطني التي أطلقها الممثل الخاص للأمين العام بتنظيم ٤٢ اجتماعا في ٢٧ من المدن والبلدات في ليبيا.

”ويرحب مجلس الأمن بالإجراء السلمي والمنظم لأول انتخابات للمجلس البلدي منذ عام ٢٠١٥ بمدينة الزاوية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وهو ما يأذن ببدء سلسلة من الانتخابات البلدية التي ستجرى في جميع أنحاء البلد.

”ويرحب مجلس الأمن بالزخم الذي ولده المؤتمر الدولي المعني بليبيا الذي استضافة الرئيس إيمانويل ماكرون في باريس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، بحضور فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا، وعقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، والمشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، برعاية الأمم المتحدة وبحضور ممثلين عن المجتمع الدولي.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام هذه الأطراف، على النحو المبين في إعلان باريس، بالعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة من أجل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية وذات مصداقية، واحترام نتائج تلك الانتخابات.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في التشاور مع الأطراف الليبية من أجل وضع الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتزامات القادة الليبيين بالمضي قدما بهذه الخطوات الهامة في الإطار الزمني المحدد في إعلان باريس، ويشجع جميع الليبيين على العمل مع الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذها.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا باعتراف هذه الأطراف بأهمية وضع أساس دستوري للانتخابات، ويؤكد من جديد دعمه للممثل الخاص للأمين العام وهو يتشاور مع السلطات الليبية بشأن اقتراح لاعتماد الدستور وجدول زمني لذلك.

”ويشجع مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ويهيب بالدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، أن تواصل حث جميع الأطراف في ليبيا على المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن التزام المشاركين في مؤتمر باريس بتنظيم مؤتمر سياسي شامل للجميع من أجل متابعة تنفيذ إعلان باريس، تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي احترام لما حدده الممثل الخاص للأمين العام من إطار زمني وطرائق لذلك.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا، حسب الضرورة، وبعد إجراء مشاورات مع

السلطات الليبية، عن دعم البعثة للمراحل المقبلة المفضية إلى الانتخابات الوطنية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2018/11.

رفِعَت الجلسة الساعة ١٠/١٥.